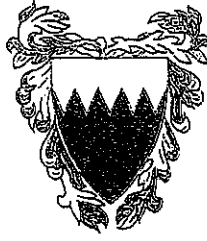


تقرير وفد مجلس الشورى لمملكة
البحرين بشأن المشاركة في ندوة
"التكامل الاقتصادي العربي: الآليات
التشريعية ومقاربات منهجية التنفيذ"،
المنعقدة في جامعة الدول العربية
بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠١٧م



التاريخ : 14 مايو 2017م

صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح الموقر
رئيس مجلس الشورى

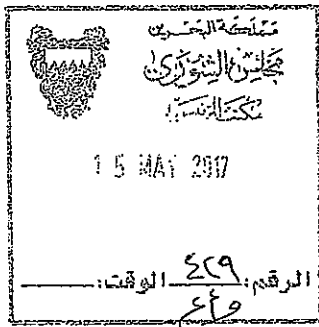
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يسرني أن أرفع إلى معاليكم تقرير مشاركتنا في ندوة "التكامل الاقتصادي العربي: الآليات التشريعية ومقاربات منهجية التنفيذ"، والمنعقدة بتاريخ 23 أبريل 2017م، الموافق 26 رجب 1438هـ - جامعة الدول العربية.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام،،،

صديق عيد آل رحمة

عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية



المرفقات :-

- التقرير المذكور.

تقرير

مشاركة سعادة السيد صادق عيد آل رحمة عضو
لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في ندوة "التكامل
الاقتصادي العربي: الآليات التشريعية ومقاربات
منهجية التنفيذ"

الأحد 26 رجب 1438هـ، الموافق 23 أبريل 2017م

جامعة الدول العربية - القاعة الكبرى

الفهرس

3	المقدمة
5	الوفود المشاركة
7	برنامج عمل الندوة
13	تصريح سعادة عضو الأستاذ صادق آل رحمة في ختام مشاركته:

مقدمة

بدعوة كريمة من البرلمان العربي، وبتكليف من المجلس الموقر، شارك صاحب السعادة السيد صادق عيد آل رحمة عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى في أعمال ندوة "التكامل الاقتصادي العربي: الآليات التشريعية ومقاربات منهجية التنفيذ" والمنعقدة يوم الأحد 26 رجب 1438هـ، الموافق 23 أبريل 2017م -القاهرة.

الندوة تعنى بما
تواجهه الدول
العربية في
الوقت الراهن
من الأخطار
والتحديات في
عصر العولمة
والتكتلات، مما
يستدعي إعطاء
العمل العربي



المشترك دفعة نوعية تتناسب ومستوى هذه الأخطار والتحديات، تمكنه من مواصلة العمل الجاد والطموح على درب تفعيل منظومة العمل العربي المشترك من مدخل التكامل الاقتصادي، وتطوير المنظومة التشريعية التي تنظم العلاقات الاقتصادية العربية. وبات من الضروري تمكين المنطقة العربية من تشكيل كتل سياسي واقتصادي واجتماعي قوامه الحياة الكريمة للمواطن العربي، ويمكن الكيانات الوطنية من الاستفادة من فرص النمو التي يتيحها التكامل الإقليمي. ومن هذا المنطلق، جاءت مبادرة البرلمان

العربي لعقد ندوة التكامل الاقتصادي العربي: الآليات التشريعية ومبادرات علاج المشاكل والعقبات الاقتصادية العربية". وذلك استكمالاً لخطة عمل لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بالبرلمان العربي والتي تبنت العمل على وضع التصورات المختلفة لتنويع الهياكل الاقتصادية العربية وإعطاء دفعة قوية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود على المستوى الوطني ثم المستوى العربي، وامتداداً للمناقشات باللجنة، تبلور الإجماع حول ضرورة التعاطي مع دراسة مدي الحاجة لمراجعة وتحديث بعض الاتفاقيات والمعاهدات في المجال الاقتصادي والمبرمة في إطار جامعة الدول العربية، وتأمل اللجنة أن تكون الندوة تنويعاً للإعلان عن مبادرة تشريعية من البرلمان العربي تكفل حرية انتقال الأفراد والأموال والبضائع وتفعيل التجارة البينية بين الدول العربية.

الوفود المشاركة

أولاً: ممثلين عن كافة البرلمانات والمجالس العربية (رؤساء اللجان المعنية بالشؤون الاقتصادية).

ثانياً: مقدمي أوراق العمل:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. (القطاع الاقتصادي والقطاع القانوني)، حيث يقدم كل قطاع دراسة وعرض حول الجهود المبذولة والمعوقات والإجراءات التي اتخذت لإزالتها، مع تقديم المقترحات التي يمكن تبنيها من الزاويتين الاقتصادية والقانونية.

صندوق النقد العربي، حيث يعرض "آفاق الاقتصاديات العربية كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي: مقترحات عملية" في ضوء الدراسات والتقارير الدورية التي يعدها.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، حيث تعرض تقريراً حول تطورات مناخ الاستثمار في الدول العربية، وأهم العقبات وسبل علاجها وآلياتها التنفيذية، مع تقديم مقترحات من أفضل الممارسات العربية.

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، حيث يعرض دراسته حول تنسيق الجهود الاقتصادية العربية ومجالاتها، ووضع مقترحات بأولوياتها وخطتها الزمنية.

بعض الخبراء يكلفون بإعداد أوراق عمل في موضوعات وفقا للمحاور
المختلفة:

سبل تحقيق التكامل وآلياته من خلال رصد ما تم إقراره وعقبات وكيفية
علاجه.

التجارب المقارنة وأفضل الخبرات والممارسات، وكيفية تطبيقها في
الواقع العربي. (خبرات من البنك الدولي حول التبادل التجاري بين الدول
العربية)

ثالثاً: التجارب الاقليمية المقارنة:

تجارب التكامل العربية (الثنائية ومتعددة الأطراف مثل التعاون الخليجي-
أغادير-المغرب العربي)

خبرة البنك الاسلامي للتنمية،

رابعاً: نماذج عربية ناجحة:

مؤسسة الوليد بن طلال.

مؤسسة إعمار العقارية.

مؤسسة طلال أبو غزالة.

مؤسسة السويدي.

برنامج عمل الندوة:

9:30-9:00

الاستقبال وتسجيل الحضور.

10:45-9:45

الجلسة الأولى:

مقاربات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي:

ترأس الجلسة معالي الدكتور عبدالله المنيف، عضو البرلمان العربي، وقد قدم الدكتور فخري الفقي، مساعد مدير صندوق النقد الدولي السابق نبذة عن "محفزات التكامل الاقتصادي العربي - نصائح وخطوات عملية".

بعدها قدم الأستاذ الدكتور ثامر العاني، مدير إدارة العلاقات الاقتصادية ورقة عن " جهود الجامعة العربية في تحقيق التكامل الاقتصادي - العقبات ومقترحات العلاج وسبل التنفيذ".

وفي ختام الجلسة الأولى قدمت الأستاذة الدكتورة ماجدة صالح، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ورقة بعنوان "دراسة مقارنة بين تجربة الآسيان وجامعة الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي - مقترحات عملية".



11:50 – 10:50

الجلسة الثانية:

الآليات التشريعية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي:

ترأس الجلسة معالي السيدة دلالة جاسم الزايد نائب رئيس لجنة الشؤون التشريعية.

وقد قدم السيد خالد علي بن زايد، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بالبرلمان العربي ورقة بعنوان "تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية العربية متعددة الأطراف كمدخل للتكامل الاقتصادي - توصيات عملية"

فيما قدم السفير الدكتور فاضل محمد جواد كاظم، رئيس قطاع الشؤون القانونية بجامعة الدول العربية ورقة بعنوان "الإطار القانوني لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي - آليات التطبيق ومتطلبات النجاح".

وفي ختام الجلسة الثانية قدم السفير جمال بيومي ورقة بعنوان "آليات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي - تجارب مقارنة"

الجلسة الختامية وإعلان التوصيات:

1- التأكيد على تحييد المجالات الحيوية للعمل العربي المشترك عن الخلافات السياسية للدول العربية، مثل مشروعات الربط المائي والكهربائي والمشروعات الصناعي وحرية تنقل المواطنين وانسياب حركة السلع والخدمات ورأس المال.

2- تطوير وتفعيل النظام الإقليمي العربي بوصفه إطارًا ناظمًا للعلاقات التكاملية وللاتفاقيات العربية، وكوعاء جامع للمؤسسات القائمة على التكامل الاقتصادي العربي، والإسراع في تأسيس هيئة عربية لفض المنازعات الاقتصادية، وتأسيس آلية لتعويض المتضررين من تحرير التجارة.

3- الدعوة إلى إنشاء آلية متكاملة خاصة بشؤون منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لتفعيل هذه المنطقة وتسريع وتيرتها، مع تقديم المشورة والدعم للدول العربية وتذليل العقبات أمامها، مع الإسراع في بناء قدرات الدول العربية الأقل نموًا الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

4- تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي ومنظّماته ومن ضمنها منظمة التجارة العالمية على أسس عادلة ومتكافئة. وخصوصًا في قطاعات الزراعة والخدمات والصناعات التحويلية في الدول العربية.

5- ضرورة إعادة هيكلة تنوع مصادر الاقتصادات العربية، مع التركيز على المشروعات المتوسطة والصغيرة كأولوية للتنمية في الدول العربية، ووضع استراتيجية للصناعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

6- تكثيف الاستثمار العربي المشترك للاستفادة من الموارد العربية الطبيعية والمالية والبشرية المتمثلة في العمالة المدربة من أجل تعزيز

- قطاع الصناعة العربية وتوظيف إنتاجها للنهوض بقطاعات اقتصادية أخرى مثل الزراعة لتحقيق نهوض اقتصادي شامل يأخذ بعين الاعتبار تطوير منظومات التعليم والتدريب والبحث العلمي والتطوير التقني.
- 7- الاعتماد على التكافؤ بين الدول الأعضاء في تحقيق السوق العربية المشتركة، وعلى تطوير هياكل الإنتاج العربية الصناعية والزراعية والخدمية في كل دولة، ومن خلال التعاون ما بين الدول العربية على أساس تبادل المنافع والتوظيف الفعال للثروات والموارد الطبيعية.
- 8- تعزيز عمليات النقل والمواصلات بين الدول العربية بما يسهم في تطوير وتحقيق آليات التكامل الاقتصادي، لاسيما النقل البحري والبري والسكك الحديدية.
- 9- إعطاء أولوية قصوى لتطوير قطاع الصناعة ومشتقاته في إطار تكاملي، لبناء الأساس الموضوعي للتكامل الاقتصادي القائم على تبادل المصالح وتعزيزه، مع ربط استراتيجيات التنمية الصناعية بالسياسات الاقتصادية-الاجتماعية، وتوفير التمويل الضروري لهذا التطوير من خلال تعزيز دور مؤسسات التمويل العربية، فضلاً عن التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بين الدول العربية في هذا الشأن، وتطوير البنية الأساسية والمعلوماتية لتسهيل تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية على الأصعدة كافة، وإعطاء الأولوية للعمالة المحلية والعربية في أسواق العمل العربية لإدارة هياكل الاقتصاد وتحقيق التنمية الشاملة.
- 10- إزالة وعلاج المعوقات التي تواجه تنمية المبادلات التجارية البينية العربية خاصة المتعلقة منها بغياب الشفافية والمعلومات حول التعامل أو التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وعلى نحو خاص المجالات ذات الصلة بالإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية والسياسية

الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى التمييز في المعاملة الضريبية، في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

11- تسهيل حرية تنقل الأشخاص وانتقال رؤوس الأموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية التنقل والتراخيص واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية، فضلاً عن إحكام تنفيذ مقررات منطقة التجارة الحرة في شأن إلغاء الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخرى على المنتجات والسلع كافة، والعمل على تحرير الخدمات كأهداف يتطلبها سوق مشتركة، والعمل على مسأسة هذه السوق أخذاً بعين الاعتبار النماذج العالمية الناجحة.

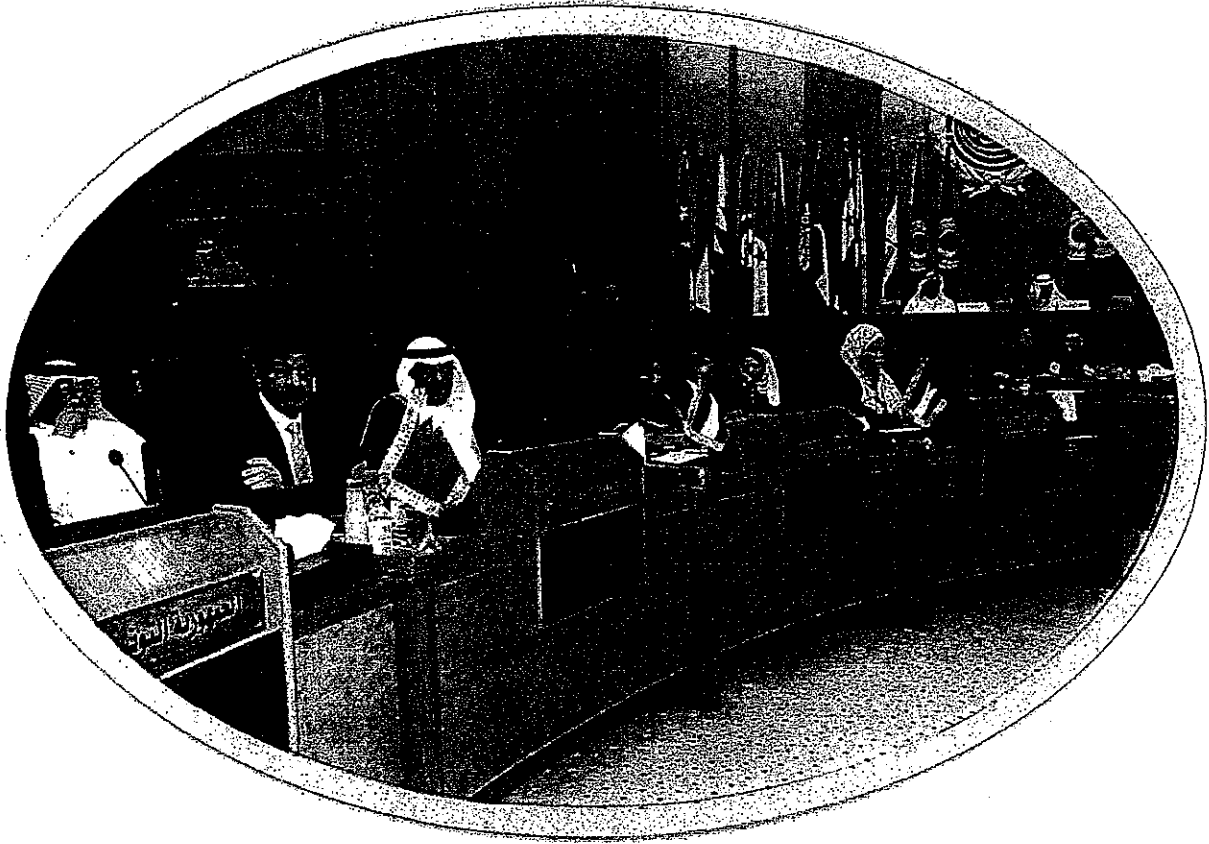
ويلتزم البرلمان العربي باستكمال أعماله من أجل:

1- تحقيق الانسجام في القوانين والتشريعات المطبقة في كل دولة عضو، بالإضافة إلى تحقيق ربط أفضل بين الأسواق المالية المحلية في الأسواق المالية العالمية، وتنسيق أفضل السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وضمان حرية حركة البضائع والأفراد ورؤوس الأموال في بيئة يسودها الاستقرار والأمن. والعمل على تفعيل التشريعات والقوانين الناظمة لعمليات التبادل التجاري والسلعي بين الدول الأعضاء.

2- تفعيل مذكرة التفاهم بين البرلمان العربي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية من خلال التشاور بين لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والقطاع الاقتصادي والمؤسسات العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لدراسة كل من:

- تطوير مناخ الاستثمار العربي، وتسريع وتيرة تنفيذ والتصديق على الاتفاقيات الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

- العمل على إيجاد آلية ناجحة وفعالة لإلزام الدول العربية بعدم مخالفة أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي، وفقاً لما قررته القمة العربية الثامنة والعشرين، عمان 2017م.
- دراسة تضمين الاتفاقيات الاقتصادية بالسماح للدول بالتحفظ على بعض المواد والتي تمنعها من التصديق على الاتفاقية، شريطة ألا يتعارض ذلك التحفظ مع موضوع وغرض الاتفاقية، مع وجود الآلية التي تؤمن الوفاء بالالتزامات من قبل الدول الأعضاء تنفيذاً للاتفاقيات والقرارات المتخذة.



تصريح سعادة عضو الأستاذ صادق آل رحمة في ختام مشاركته:

أكد سعادة السيد صادق عيد آل رحمة عضو اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الشورى نجاح تجربة التكامل الاقتصادي العربي التي بدأت منذ تأسيس جامعة الدول العربية، معتبراً أن المحطة الأهم في مسار تجربة التكامل الاقتصادي، تركزت في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (والبحرين من ضمن الدول الموقعة)، والتي وقعت عليها 17 دولة في القمة العربية التي عقدت في العاصمة الأردنية عمّان في العام 1997، ودخلت حيز التنفيذ في يناير 2005، والتي تتمحور حول تخفيض الرسوم على المنتجات الصناعية والزراعية ذات المنشأ العربي، وتتضمن أيضاً في مرحلة مستقبلية منها، إنشاء منطقة تجارة حرة عربية للاستيراد والتصدير.

وبين آل رحمة خلال كلمته لدى مشاركته في ندوة "التكامل الاقتصادي العربي، الآليات التشريعية ومقاربات منهجية" المنعقدة حالياً في القاهرة وذلك ضمن أعمال اجتماعات البرلمان العربي، أن الدول العربية تواجه حالياً تحديات كبيرة أكثر حدة من تلك التي واجهتها في الفترات السابقة، مشيراً إلى أن أكثر تلك التحديات إلحاحاً وخطورة هي ظاهرة العولمة بكل أشكالها مثل تحرير التجارة الدولية، وكذلك تدويل الإنتاج وازدياد قوة التكتلات الاقتصادية العملاقة مثل الاتحاد الأوروبي ونافتا ودول البريكس وغيرها.

واعتبر آل رحمه أن الوطن العربي يحظى بعناصر متكاملة ومتوفرة اقتصادياً، كون الوطن العربي يحظى بثقل اقتصادي كبير من خلال موارده الطبيعية، الثروة الحيوانية، الثروة السمكية وحصّة الدول العربية من البترول الخام والغاز الطبيعي. وذهب آل رحمه إلى مقومات التكامل الاقتصادي العربي التي تتوافر لقيام التكامل الاقتصادي وإيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة، ومن أهمها الموقع الاستراتيجي للوطن العربي، توفر الموارد البشرية في الوطن العربي، توافر رؤوس الأموال بشكل هائل، اتساع السوق العربية، بالإضافة إلى اللغة الواحدة التي تتحدث بها المنطقة.

وشدد آل رحمه على أن الندوة تناولت تفعيل وإعادة مراجعة الدور التشريعي للمنظومة الاقتصادية العربية في إطار جامعة الدول العربية والبرلمان العربي، وتقديم رؤية عمالية موحدة، وتصوير متكامل حول برنامج او اتفاقية نموذج لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.